**أثير قبل أكثر من ثلاثة أعوام قضية وجود زنازين أو سجون وأماكن لحجز المواطنين لدى المشايخ وبعض النافذين في عدد من المحافظات وأظهر عدد من منظمات المجتمع المدني تقارير حقوقية ؛ وعلى ضوء ذلك كلف مجلس النواب لجنة بهذا الخصوص لتقصي الحقائق حول ما أثير من قبل وسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني ؛ وخرجت اللجنة البرلمانية بتوصيات قدمت إلى المجلس وأوصى المجلس بعدم حبس أو تقييد حرية المواطنين إلا وفق القانون .. وشدد على إغلاق كل السجون غير القانونية سواء الخاصة بالمشايخ أو الجهات الحكومية غير المخولة بالحجز أو الحبس خارج إطار القانون ..**

تحقيق /محمد العزيزي

## " زنازين " غير قانونية في مديريات أمانة العاصمة

# رجال الأمن يعتدون على أعضاء النيابة لطلبهم تفتيش الحجز

في الآونة الأخيرة عادت هذه الظاهرة إلى السطح مجددا وبشكل فاضح خصوصا في مديريات المجالس المحلية وعلى الأخص في العاصمة صنعاء حيث تجد أن للضرائب حبساً ولصحة البيئة والأشغال العامة حبساً والأوقاف حبساً ولمديري المديريات حبساً ..وكل غرف الحجز غير قانونية ... قضايا وناس ناقش هذه القضية وخرج بالحصيلة التالية :

قد لا يصدق القارئ الكريم أن 25 إلى 30 شخصاً يتم إيصالهم إلى المديرية كل يوم ويتم حبسهم في غرفة لا تتجاوز 4×4 أمتار في أحسن الأحوال مغلقة الشبابيك بالطوب ؛إلا أن الكشوفات والمحاضر التي وقعت بين أيدينا تؤكد ذلك ؛ والأدهى من ذلك انك تجد شخصاً مسجونا لأنه كان متواجداً في مكان تجميع من يراد حبسهم .. يقول هيثم فؤاد سالم انه كان يعمل في إطار المنطقة السادسة في مجال حفر الشارع لغرض توصيل تمديدات كهربائية ضمن فريق من الكهرباء وأن رؤساءه والمدراء المشرفين على الحفر من قبل وزارة الكهرباء سلموه لأحد موظفي الأشغال حتى يتم إحضار ما يفيد أنهم في مهمة وظل في الحبس حتى جاءت النيابة لتفرج عنه .

مواطن آخر قبض عليه في إحدى الصيدليات حين كان ينتظر صاحب الصيدلية إحضار العلاج من الصيدلية المجاورة وتم حبسه لأنه مخالف معتقدين انه صاحب الصيدلية .. أما المواطن حمود طه مهدي كان متواجداً في مكتبة الجزيرة أثناء حملة تفتيش لموظفي مديرية الثورة وتم حبسه بسبب ترخيص المكتبة التي لا يملكها حسب محضر نيابة المخالفات .

### 2000 على كل رأس

لا غرابة من هذه الممارسات لأنه وحسب إفادة احد موظفي الأشغال أن اغلب من يعملون مع المديريات إما أفراد شرطة أو موظفون بالأجر اليومي الذي لا يصرف لهم في كثير من الأحيان بحجة الجباية ؛ حيث لا يفرج على أي شخص إلا بـ2000 ريال على كل رأس من المواطنين ومن يرغب بالخروج من الزنزانة والقسمة تدور على الشلة كما قال .

احد محاضر النيابة يؤكد التزام مدير مكتب الأشغال بمديرية الثورة سعد الغباري انه وبعد النقاش مع النيابة حول المخالفات التي ارتكبت أثناء قيام مكتب الأشغال في المديرية بعمله تم الاتفاق على أن يتم تحرير محاضر ضبط بالمخالفات المرتكبة أياً كانت وتحال أولا بأول إلى النيابة مع المخالف إن تم ضبطه والالتزام بتنفيذ أوامر النيابة تنفيذاً للقانون وعدم تكرار أي مخالفة .

> **وكيل نيابة المخالفات :**
> **حجز المواطنين في غرف مباني المديريات غير قانوني ونطالب الداخلية بإغلاقها .**

### التفتيش ممنوع

القاضي طارق العريقي عضو نيابة مخالفات مديريتي الثورة وبني الحارث تعرض للاعتداء والطرد بالقوة من قبل مدير مديرية الثورة أثناء قيامه بالتفتيش على حجز المديرية .. وقال القاضي العريقي إنه أدى واجبه عندما رفض تهديدات مدير المديرية كونه يحتجز أكثر من عشرة أشخاص دون مسوغ قانوني .

من جهته أصدر المنتدى القضائي بالأمانة بيانه رقم 13 لسنة 1414 هجري أدان فيه الاعتداءات المتكررة التي طالت عدداً من أعضاء السلطة القضائية ومنها اقتحام نيابة غرب الأمانة من قبل مدير مديرية معين وتهديده المباشر لأحد أعضاء النيابة وكذا الاعتداء على أحد قضاة محكمة بني الحارث من قبل أفراد قسم شرطة الحتارش وما حصل من اعتداء على احد أعضاء نيابة المخالفات من قبل مدير مديرية الثورة وإخراجه بالقوة أثناء قيامه بتفتيش الحبس غير القانوني للمديرية .

### 25 شخصاً في يوم

و هنا يقول القاضي حميد حبيش وكيل نيابة مخالفات مديريتي الثورة وبني الحارث انه تبين من خلال التفتيش الدوري والنزول الميداني المستمر لأعضاء النيابة على حجز المديريتين قيامهم بإحضار وحجز حرية أشخاص ليس لهم أي علاقة بالمخالفات المرتكبة من أصحاب العمل أو النشاط التجاري الواقع منه المخالفة لكونهم عمالا أو جازعي طريق حيث وصل بعض من تم احتجازهم ليوم 15 | 12 | 2012م إلى 25 شخصاً تم القبض عليهم وتوقيفهم في حجز إدارة المديرية بدون حق أو مسوغ قانوني .

وأضاف وكيل النيابة لقد تم استدعاء القائمين على مديرية الثورة إلى النيابة في وقت سابق وتعهدوا للنيابة بعدم القبض أو الحجز لأي شخص وتطبيق الإجراءات القانونية عند مباشرة أعمالهم بأن يتم تحرير محاضر ضبط بالمخالفات المرتكبة وإشعار المخالف بها و إحالة المحضر اليوم التالي إلى النيابة .

أما في حالة مخالفات أشغال الطريق العام من قبل البساطين أشار وكيل المخالفات القاضي حبيش إلى أنه يتم ضبط المخالف وإحالته مع محضر الضبط إلى النيابة مباشرة لعدم وجود محل إقامة محدد له دون حجزه لدى المديرية وفي مخالفات البناء يتم إثبات المخالفة بموجب محضر الضبط يحدد فيه نوع المخالفة ومكانها وإسقاطها على المخطط ورسم الكروكي مرفق فيه قيمة البناء المخالف وإشعار المخالف بها ؛أما حبس أي شخص بدون وجه حق أو مسوغ قانوني يعد جريمة يعاقب عليها القانون ..مؤكدا أن عدم التزام المديريات بالقوانين واللوائح المنظمة لأعمالهم في مجال ضبط المخالفات وكيفية التعامل معها والإجراءات المتخذة بشأنها هي مكمن الخلل في هذه التجاوزات .

### أفراد المنشآت

و استطرد القاضي حبيش بالقول : نيابة المخالفات بأمانة العاصمة وجهت رسالة واضحة للإدارة العامة لشرطة حراسة المنشآت وحماية الشخصيات التابعة لوزارة الداخلية بمنع أفرادها من النزول الميداني إلى الأسواق والمحلات التجارية والباعة وأصحاب البسطات بصحبة موظفي مكتب الأشغال العامة للقبض على بعض الأشخاص بدون مسوغ قانوني وبصورة تشكل اعتداء على حقوق وحريات المواطنين واصطحابهم إلى مباني المديريات وحجز حرياتهم بإيداعهم الحبس الذي تم إعداده في المديريات وبصورة أيضا غير قانونية كونهم الذراع الطول بالنسبة لموظفي الأشغال في جرجرة المواطنين إلى المديريات .

لافتا إلى انه ليس من مهام أفراد شرطة حراسة المنشآت النزول إلى الأسواق والمحلات التجارية والساحات العامة للقبض وضبط الأشخاص وإحضارهم بالقوة إلى المديريات وإنما مهمتهم تقتصر على حراسة المنشآت وحمايتها وحماية محتوياتها حسب الغرض الذي أنشئت لأجله هذه القوة ولعدم وجود اختصاص لهم بالقيام بتلك الأفعال .

### الخلاصة

غياب الرقابة الفاعلة من الجهات المعنية واللهث وراء الكسب غير المشروع هو وراء إقامة مثل هذه السجون غير القانونية خصوصاً وأن البعض أفاد أنهم يخرجون من السجن فور سداد حق الغرامات الخاصة بمالكي الحبس لأن المهم من حملات التفتيش والمداهمة هو إرفاد الجيوب بالمال وليس الخزينة العامة وضبط المخالفات .. وخلاصة القول إننا نعتبر ما جاء في هذا التحقيق بلاغا صريحاً لمعالي الدكتور علي الأعوش النائب العام والحكومة والأستاذ عبد القادر هلال أمين العاصمة .

---

## من خلف القضبان

# اتهمت بقتل زوجها.. لكنها تجيد الحياكة والتطريز

كتبت/ بلقيس الحنش

يبدو الهدوء على وجهها ابتسمت عندما ألقيت السلام عليها بدأت حديثها معي بصوت هادئ متزن انصدمت في الحقيقة عندما أشارت إلى أنها متهمة بقتل زوجها.

إنها السجينة (ث) التي تقبع الآن في السجن المركزي بصنعاء.. لقيت منها ألفاظاً حسنة وهدوءاً لا يدل على شخصية قاتلة.. تمتاز هذه المرأة عن غيرها من السجينات أنها تمتهن حرفة تحتاج إلى لمسة فنية وحس مرهف فهي تمارس أعمال الحرف اليدوية المفضلة وبأسلوب راق وجميل بالإضافة إلى أنها تجيد الخياطة.. تقضي (ت) بهذه المهنة أوقاتها في السجن بخلاف زميلاتها المتهمات اللائي يبقين دون أن يستفدن بشيء طوال أوقات فراغهن بالسجن.

تقول: أحداث دخولها للسجن كحكاية نسمعها في الكتب ونراها في شاشات السينما حيث أن زوجها يعاني الصرع والمس من الجن منذ فترة وكانت تأتيه حالات من الصراخ ودق رأسه على الجدران وبشكل دائم تأتيه الحالة ويأتي أخوانه لإسعافه أشارت إلى انه قبل موته بفترة بدأ يتواصل مع مشعوذين لإخراج المس منه وأن أحد المقرئين في محافظة الحديدة قد استطاع تشخيصه بأنه يعاني من مس.

يدرك إخوانه حالته لكنه في يوم جاءته الحالة ولم تعمل شيئاً سوى الصمت خاصة وأن الصراخ كان قوياً على حد وصفها فتواصلت مع إخوانه لكنهم وصلوا وقد توفي أخوهم اتهمها اهل الزوج بعد الواقعة بعامين بتهمة القتل وجرت التحقيقات بشكل طبيعي ولم تثبت التهمة بحسب تعبيرها لقد كان الموضوع على وشك الإنتهاء بشكل ودي مع أهل زوجها في بداية الأمر وكان احد القضاة قد دخل بينهم وقال لهم الموضوع لا يستحق أن يدخل أروقة المحاكم وكانت القضية ستقفل لكن حدث خصام ما أدى الى رفع قضية أمام المحكمة تفيد أن القاضي كان سيحكم في صفها خاصة وليس هناك أي دليل مادي على ارتكابها جريمة ظلت مواظبة على حضور جلسات المحاكمة بضمانة تجارية أي أنها وخلال فترة المحاكمة خارج السجن إلى أن جاءت بنت أختها وشهدت عليها من جديد فدخلت القضية منحى آخر.

حكم عليها عشر سنوات ودية القتل ثم خفف الحكم من عشر سنوات إلى ست سنوات والدية إلى 400 ألف ريال.

لكن القضية لم تنته هنا فلقد طعن أهل زوجها وتقول: ها أنا أجلس وإلى جوارك في السجن تجلس بين قضبان المركزي بصنعاء منذ ست سنوات ومازالت القضية تتارجح في أروقة المحاكم.

هذه المرأة من محافظة الحديدة أنجبت لزوجها المتوفي أربعة أبناء منهم فتاتان وولدان أولاد أكبرهم الآن تبلغ من العمر ثلاثة عشر عاماً ولقد تم تزويجها من قبل أهل زوجها أما اكبر الولدين فلقد تم القبض عليه ضمن أطفال الشوارع بمحافظة الحديدة بحسب آخر الأخبار التي وصلتنا.

تختم حديثها معي أنها غير آبهة لاتهامات أهل زوجها فهي تريد أن تطمئن على أبنائها الذين ضاعوا بينها وبين أهل زوجها.

تقول عنها النسوة من يقطن معها بالسجن أنها مبدعة ولديها لمسات رائعة في الحياكة والتطريز والأعمال اليدوية لكن هذا الإبداع لا يزال مأسورا بين حيطان معمل السجن.

---

## الأحوال المدنية والمجالس المحلية

زياد معوضة

مصلحة الأحوال المدنية إحدى المصالح الخدمية التابعة لوزارة الداخلية تستمد التعليمات والتوجيهات من الأخ الوكيل لقطاع الخدمات ضمن الهيكلة الجديدة، وهذه الجهة لا سيتغني أي مواطن عنها كونه مرتبطا بها منذ الولادة وتأسيس شهادة الميلاد انطلاقا للجنسية اليمنية يبني عليها مراحل نموه وشرط لدخوله المدرسة ويتدرج في صفوف التعليم حتى يصل إلى إتمام الشهادة الأساسية أو برقم الجلوس يحق له قانونا التقدم إلى المصلحة أو أحد فروعها في المديريات والمحافظات للحصول على البطاقة الشخصية الحديثة بالكيفيات التي حددها القانون وهي إجراءات سهلة ومرنة تتناسب مع مجتمعنا اليمني، والأحوال تمنح أبناء الوطن الهوية والانتماء حتى تستدعيه الضرورة إما لسفر أو لمرض أو لمزاولة أعمال أو وظيفة أو لمآرب شخصية أخرى إلخ ..

وهذه هي الحقيقة، وحرصا من رئاسة المصلحة فقد بدأت بالتنسيق مع وزارة التربية والأوقاف والإعلام واللجنة العليا للانتخابات بالتعاون المشترك والجاد في نشر التوعية بين شرائح المجتمع بالتوجه إلى تلك الجهات لاستخراج الوثائق الثبوتية الرسمية، فالمواطن اليمني لا يقل عن أي مواطن في الدولة المتقدمة من كيفية الحصول على الهوية الشخصية التي هي أقل ما يمكن أن يحصل عليها جميع المواطنين ذكورا و إناثا. فكل المشاريع الخدمية تعتمد على الإحصائية السكانية توجد الآن أكثر من طابعة رئيسية تطبع في الدقيقة الواحدة ما يقارب خمسة وثلاثين بطاقة بالرقم الوطني وبالنسبة للنساء هي نفس الشروط والإجراءات التي يحصل بها الذكور على البطاقة الشخصية إلا أنه ضروري من وجود ولي الأمر للموافقة وردما للإشاعات التي طالت المصلحة وفروعها بأن البطاقة تتأخر عن موعدها أكثر من عدة شهور، وأدت هذه الزوبعة وتناقلتها المجالس الاجتماعية إلى عدم الإقبال التي اعتادت عليه تلك الجهات من ازدحام متزايد نظرا للوعي الذي كان عليه الناس من قبل خاصة الطلاب أشهر منحهم الإجازة والذين يغتنمون تلك الفترة للتقدم إلى أي فرع من فروع الأحوال المدنية لاستخراج الهوية الشخصية وما نشرته هذه الصحيفة يوم الثلاثاء المنصرم تحت عنوان بعض النساء لا تحمل البطاقة الشخصية بسبب وجود إدارة الأحوال المدنية في مراكز الشرطة فقد قررت رئاسة المصلحة نقل تلك الإدارات إلى مقر المجالس المحلية بالمديرية جعلنا أنفسنا السباقين بهذه التوجيهات بالتنفيذ السريع وتجرى الآن عملية التنسيق مع المدارس والجهات الخدمية في إطار المديرية بموافاة الأحوال المدنية بكشوفات لمن بلغ السن القانوني لمنحهم البطاقة الشخصية والعائلية، وسيتم نقل المحطة الميدانية إلى تلك المرافق وتستكمل الإجراءات بما في ذلك التصوير وأخذ البصمة وإدخال البيانات عن طريق المختصين التابعين لإدارة الأحوال المدنية بالمديرية وقريبا أيضا سيتم اختيار بعض الموظفين من الأحوال المدنية بشكل عام للمشاركة في إعداد السجلات الانتخابية ويصبح السجل المدني والانتخابي وجهين لعملة واحدة.

---

# موظفو الاتصالات يطالبون إيقاف مشروع هيكل المؤسسة

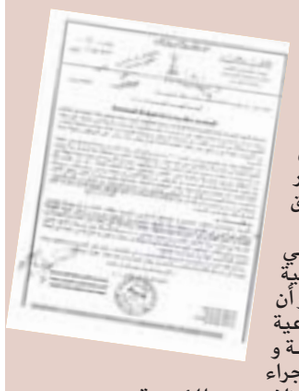

طالب موظفو وعمال ونقابة المؤسسة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات رئيس الجمهورية و رئيس الوزراء التدخل لإيقاف الهيكلة الجديد للمؤسسة الذي قد يتسبب في عدم الاستقرار الوظيفي في ظل التوجه للاستغناء عن عدد كبير من الكادر البشري حد قول النقابة في بيانها و الوثائق التي حصلنا عليها .

و أضافت النقابة في بيانها أن موظفي المؤسسة في حالة ترقب وقلق عن ماهية المشروع و أهدافه و مساره و ما تم بشأنه و أن من أهم النقاط المثارة عدم الجدية و الموضوعية و غياب التخطيط و الأهداف الايجابية و الأضرار التي قد يتأثر بها نشاط المؤسسة جراء هذا المشروع الذي لم يطلع عليه عمال موظفو المؤسسة .

مؤكدين في مذكرات رفعتها النقابة إلى مكتب رئاسة الجمهورية ووزير و مدير عام المؤسسة العامة للاتصالات و مجلس النواب إلى أهمية التأني في اعتماد مشروع الهيكلة حتى يتم دراسة الجدوى و تلافي أي أضرار في القطاع و موظفيه ...الصحيفة تحتفظ بوثائق المراسلات و تنشر بعضها بجانب هذه المناشدة .

---

## وزارة الأشغال.. والطرق والمطبات..!!؟؟

علي محمد الجمالي

ناشدت في كتاباتي السابقة.. معالي وزير الأشغال والطرق عمر الكرشمي أن يخرج من مكتبه.. ويعمل دورة أو فسحة في طريق صنعاء تعز.. أو إلى مدينة ذمار على الاقل مثل ما عهدناه نشيطا ومسؤولا ميدانيا لا يشق له غبار ليرى بنفسه الاضرار الفادحة التي تسببها عشرات المطبات وعشوائية تنفيذ الاسفلت والحفر، وعدم وجود رابط بين اسفلت وآخر.. ومنذ اشهر من مناشدتي له ونزول مسؤولين من صيانة الطريق ونائب مدير عام المرور الذين شكونا إليهم وهم في زيارة لطريق صنعاء تعز.. وشكونا لهم العشرات من الحوادث والوفيات.. كل أسبوع بسبب سوء الطريق وعدم وجود اشارات ولوحات وعدم وجود عيون القط ومئات المطبات المنتشرة في الطرق الرئيسية بصورة عبثية لا يقرها دين ولا قانون وكل صاحب مطعم له مطب وكل صاحب بنشر له مطب وكل صاحب (دبا) له مطب وكل صاحب محطة بترول له مطب وكل شحات على الطريق له مطب وما ان تخرج من صنعاء متجها إلى تعز تستقبلك المطبات العبثية وكل مطب له خصوصيته ويعبر عن قوة صاحبه ونفوذه حتى الاسفلت لم يسلم من الاعتداء عليه من حفر للبالوعات وقطع للاسفلت لأغراض شخصية وهكذا يعتدى على الاسفلت في كل طريق رئيسية وفي كل شارع وفي كل مدينة ولا أحد يقول لهؤلاء لا.. ولا أدري لماذا وجدت وزارة الاشغال والطرق ولماذا مسؤولو صيانة الطرق ولماذا مؤسسات دولة وأمن تتفرج على العبث بالمال العام والعبث بحياة المواطنين وأموالهم ومن العجيب حقا أن الادارة العامة للمرور تهتم بالنشر المنمق لحوادث السيارات التي لا تخلو من قتلى وجرحى ولا تهتم بدراسة هذه الحوادث وأين الاماكن اللازم إصلاحها وماهي مسببات الحوادث وماهي القصور.. تصورا ان العالم كله اكتشف عيوبا فنية في عدد من السيارات إلا نحن فمتوكلون على الله وكأننا لسنا من العالم رغم ان في بلادنا من المهندسين والفنيين والخريجين التي دفعت الدولة دم قلبها من مال الوطن والمواطنين لتدريبهم ورغم ذلك لم تستوعبهم أي جهة ولم تهتم بهم أي وزارة لا اريد ان يقول احد انها لاتوجد امكانيات ولا مبالغ مالية.. لأن الدولة وفرت ميزانية كبيرة لصيانة الطرق في الخطوط الطويلة والمدن الرئيسية والدليل على هذا ان بدلات السفر والتذاكر وصرف وصيانة السيارات مستمرة ولم تنقطع ولا أريد ان لايقول احد انها لا توجد جهات حكومية وأمنية لضبط أصحاب المطبات وتكسير الاسفلت لأن جيشنا وامننا وبحمد الله يملأون البلد والمسؤولون الوطنيون موجودون المهم ان تكون هناك ارادة لخدمة الوطن بعيدا عن الاعذار.. ومن لا يجد في نفسه الرغبة للعمل فعليه ان يترك العمل والكرسي لغيره مشكورا مأجورا لأنه مسؤول أمام الله عن رعيته.

ومن هنا نناشد الدولة والحكومة ووزارة الاشغال ووزيرها الخلوق عمر الكرشمي سرعة التوجيه لإزالة هذه المطبات التي أضرت بحياة الناس البسطاء وممتلكاتهم خاصة وأن سياراتهم ليست بقوة سيارات الوزراء وكبار المسؤولي الدولة فهذا من صميم اختصاصهم وعليهم تقع مسئولي أمام الله أولا لأنهم آثمون ويتحملون أمام الله الانفس التي تزهق والاموال التي تهدر والاعاقات التي تصيب الناس بسبب الحوادث لأن باستطاعتهم وضع حل لهذه المعاناة.

ومن العجيب ان الخط السريع الذي كان سيربط عمران وذمار ثم إلى تعز وعدن تحولت المرحلة الأولى منه والتي كانت عمران ذمار بيت الكوماني تحولت بقدرة قادر وبقرار بعد التخزينة من تعز إلى لحج عدن.. وهذا عبث آخر وقرار غير مدروس وفرقعة في الهواء ولو تحول هذا المشروع المدعوم ليتم وضع طبقة اسفلتية وتوسعة لخط صنعاء تعز وصنعاء الحديدة وذمار مدينة الشرق باجل وخط تعز المخا وخط ذمار رداع البيضاء لتمت الاستفادة من هذا المشروع لأن هذه الطرق حيوية ويعبر منها مئات الالوف من المسافرين كل أسبوع ويموت فيها ويعوق الآلاف من المواطنين كل عام بسبب مالحق بها من اضرار وتهالك وحفر ومطبات وللأطف ان اكثر وزرائنا الذين صوتوا على نقل هذا المشروع الحيوي الهام لم يمروا بسياراتهم على هذه الطرق لأن أكثر ايامهم في الجو مسافرين على متن الطائرات وأن عدد المسافرين في طريق تعز لحج عدن ليس بالكثافة مثل الطرق التي اشرنا إليها والتي هي شريان هام يلزم على وجه السرعة صيانتها ووضع طبقة اسفلتية واكتاف عليها لأن الارواح فيها تزهق كل يوم بسبب رداءتها وحفرها وتهالك بعض اسفلتها وعدم وجود سواند وحماية من تساقط الصخور من الجبال إليها مثل نقيل يسلح وسمارة وغيرها إن شوارع المدن ومنها مدينة ذمار اصبح الاسفلت فيها عبارة عن حصى يستهلك اطارات السيارت وبحاجة إلى طبقة اسفلتية اخرى كما ان خطوط هامة وتقاطعات مثل الخط الدائري الشمالي لمدينة ذمار والذي يتيح للمسافرين من البيضاء ورداع وابين وغيرها المرور فيه إلى خط صنعاء تعز من الجهة الشمالية لمدينة ذمار بدلا من دخول مدينة ذمار وتكسير اسفلت شوارعها بسبب الناقلات الكبيرة للاحجار والنيس وكذا الناقلات التجارية الاخرى فبسببها الكثير من شوارع ذمار مكسرة ومحفرة وشارع رداع شاهد على ذلك وبقية الشوارع الاسفلتية منتهية ومكسرة.. فهل سنرى صحوة تحرك الضمير وتصون حياة الناس وأموالهم اللهم اني بلغت اللهم فاشهد.

---

## المياه الراكدة خطر يتربص بنا..!

# الملاريا وأمراض أخرى ترتعي فيها

تحقيق مصور/ نافع عبدالرقيب

في موسم هطول الأمطار من كل عام تتضرر بلادنا في ظل غياب المسؤولية بالعديد من الإشكاليات والتي منها تحول شوارعنا إلى مستنقعات تؤثر على الصحة العامة للمواطنين ومع غياب الحلول واستمرار اللامبالاة من الجهات المسؤوله تظل المياه الراكدة التي تتجمع فيها الأوساخ والقمامة بأنواعها بعد سقوط الأمطار لتتحول إلى مأوى للكلاب والحشرات ومختلف القوارض بالقرب من المساكن والمحلات والأسواق لتعد خطرا على الإنسان ..لأنها كما يقول المختصون تعد مرتعا خصبا لنمو وتكاثر الجراثيم والحشرات والقوارض الناقلة للمرض..

حيث ينتج عنها انتشار الأمراض المتعددة التي تنتقل إلى المجاورين لها والعابرين من أمامها بواسطة الحشرات تارة وبواسطة اللعب فيها من قبل الأطفال تارة أخرى.. إضافة إلى ما يمكن أن تنقله الحيوانات من كلاب وقطط إلى مناطق ابعد...

وتعتبر الملاريا وحمى الضنك من أكبر أخطار المياه الراكدة .

وتشير تقارير لوزارة الصحة إلى أن مرض الملاريا يعد أحد أهم المشكلات الصحية في الجمهورية اليمنية وأن 60٪ من السكان يعيشون في مناطق يستوطن فيها مرض الملاريا موضحة أن معدل الوفيات جراء الملاريا يقدر بين-5000 (7000حالة سنويا.. مفيدة بأن الملاريا تنتشر في عموم أرجاء البلاد ولا توجد محافظة خالية من المرض ولكن مع اختلاف في درجات التوطن من خفيفة إلى عالية.

في ظل غياب الوعي بطرق تصريف مياه الأمطار تضيع آلاف المترات المكعبة من المياه في أغوار الأرض.

ولهذا يجب على الجهات ذات العلاقة أداء مهامها وواجباتها كل فيما يخصه بالقيام أولا بنشر الوعي بعدم اللعب جوارها أو وسطها وتوضح طرق انتقال الأمراض وكيفية الوقاية منها.. ثانيا يجب رش هذه المستنقعات بالمبيدات إضافة إلى تجفيف هذه البرك بأسرع ما يمكن.

تصوير / عادل حويس